القابضة ودلع الحكومة

وتهب الرياح بما لا تشتهى السفن، هذا ما حدث لبعض موظفى الدولة، كانت الأمور تسير على ما يرام ولكن تغير الوضع وانقلب رأسًا على عقب بعدما فوجئوا بركوب مصلحتهم قطار الخصخصة وتحولت إلى شركة قابضة، وبدأت معاناتنا كأننا مغتربون فى وطن آخر، وقد شعرنا فى بداية الأمر بأن الأمور ستسير على هدى، لكن حدث العكس تمامًا من الأوامر التى تملى علينا ونحن لا حول ولا طاقة لنابه، وحالنا لا يرثى له، وتذكرت المثل الشعبى الذى يقول «إذا فاتك الميرى اتمرمغ فى ترابه»، لقد كان عملى سابقا لدى الحكومة بمثابة الحضن الدافئ والصدر الحنون لموظفيها، فيجب على متخذ القرارات فى ظل الظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع وضع ضوابط أكثر صرامة على منشآتنا التى سيصيبها الدور مستقبلا بالخصخصة؛ حفاظًا على أماكن وممتلكات حكوماتنا وحفاظًا على عمل موظف الدولة؛ لأنه هو الأكثر احتياجا من غيره لدخله البسيط والثابت الذى لا يلائم الظروف المعيشية ومع ضغوط الحياة، ولقد أردت أن أتطرق إلى موضوع الشركات القابضة

وما وراءها من عواقب، ونحن نعلم علم اليقين بأن حكوماتنا عند شروعها فى اتخاذ أى إجراء تضع فى أولوياتها المواطن فى الدرجة الأولى، ونحن لا ننكر هذا مطلقًا، وليس على سبيل المجاملة للحكومة، وإنما هى الحقيقة عندما شرعت الحكومة فى خصخصة بعض المرافق العامة وخروج جزء من ممتلكات أو مسئوليات الدولة إلى إدارة بعض الشركات، فكان لابد أولًا من إعطاء بعض القرارات والتوصيات للحفاظ على حقوق المواطنين أو العمال فى هذه المنشأة التى تغير اسمها حسب شكلها ومضمونها، وبأن المحافظة على حقوق العمال هو البند الأول فى مشروع الخصخصة وحفاظًا على كرامة العمال وعدم اللعب بهم تحت أى بند أو ظرف، وعدم معاملة العمال بثنى الذراع، حتى لا يترك العامل عمله ويضيع وتضيع أسرته معه من جراء سوء المعاملة، كما فعلت بعض الأماكن التى تخصخصت، وكانت النتيجة كما تعلمون: تحطيم أسرة بأكملها، إننى لم أكتب كلماتى هذه على صفحات النهار إلا من أهل التجربة والمشاهدة على أرض الواقع. هل القانون المبرم للشركات القابضة أعطى الصلاحية؟ وبمقدور المسئول بإيقاف العامل أو الموظف عن العمل ولأجل غير مسمى وبدون مبرر أو بسبب بسيط وغير مقنع ونقل الموظف تعسفًا بعيدًا عن محل إقامته لمسافة تبعد خمسين كيلو مترًا، وبعيدًا عن مكان عمله الذى أفنى فيه عمره بكل إخلاص وبجد ونشاط، وتوقع عليه عقوبة جزاء وخصم من راتب

الموظف بأكثر مما يستحق دون وجه حق ولأتفه الأسباب من خلال معلومة مغلوطة دخلت ذهن المسئول بهذه المنشأة. أيها السادة المسئولون بالشركات القابضة الرجاء الدقة فى التحرى فى اتخاذكم الأوامر.

مجلة النهار عدد: مايو 2010